

هكذا تُسرق عقارات الوقف السني شمال العراق

كتبه سلام يونس | 16 سبتمبر, 2021



تتهم إدارة الوقف السني في العراق، جهات محسوبة على إيران بالسيطرة على ممتلكات الوقف وتحويلها للوقف الشيعي، ما أثار موجة غضب وجدل وصلت إلى البرلمان والحكومة.

عام 2010، أصدرت محكمة في بغداد قرارًا يقضي بتحويل ملكية كل المساجد التي تحمل أسماء رموز سيمتها "طائفية"، وتحويل ملكيتها إلى الوقف الشيعي، ومن أبرزها في نينوى مسجد علي بن أبي طالب وجامع آل البيت وجامع الزهراء وجامع بنات الحسن وجامع الرضا، لكن قرار المحكمة لم يحقق ما أراد بسبب رفض مجلس محافظة نينوى حينها والمحافظ أثيل النجيفي تنفيذ القرار.

في 28 من فبراير/شباط أرسل مدير الوقف السني في نينوى، أبو بكر كنعان، كتابًا رسميًا إلى رئيس ديوان الوقف السني ببغداد يخص المراقدين والمقامات، جاء فيه: "منع الوقف السني في نينوى من إدارة المراقدين والمقامات والصرف عليها وصيانتها بذريعة عائديتها للوقف الشيعي، علمًا بأنها تعود للوقف السني"، وتم إرفاق عدد من الحجج الوقفية بصور مرفقة مع الكتاب الرسمي.



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني
مديرية الوقف السني
محافظة نينوى

العدد / ١٩٩٢
التاريخ الهجري / ١٤٤٠ هـ
التاريخ الميلادي / ٢٠١٩ م



الى / معالي رئيس ديوان الوقف السني المحترم
م / المراقدة والمقامات الشريفة

نشير الي كتابنا المرقم (٩٠٤) في ٢٧/١/٢٠١٩ في
نعلم معاليكم انه تمت مخاطبتنا من قبل مديرية الوقف الشيعي / نينوى بموجب الكتاب المرقم (٧) في
٢٠١٩/١/١٠ و الكتاب المرقم (٣١١) في ٢٠١٩/١/١٨ المرفق صورة منهما طياً والذي يطلبون فيها
عدم القيام اي اعمال صيانة او اعمار على المراقدة المرفقة طي كتبهم اعلاه، علماً ان هذه المقامات
والمراقدة مسجلة باسم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بموجب صور القيود الحديثة المتوفرة لدينا والمرفقة
نسخة منها طياً وعلماً ان هذه المراقدة والمقامات تقع في منطقة الموصل القديمة في الجانب الايمن من
المدينة وكل سكان هذه المناطق من اهل السنة . راجين اتخاذ الاجراءات العاجلة من قبلكم كون الامر مهم
جداً وذلك لمخاطبتنا اكثر من مرة .

... مع التقدير



أبو بكر كنعان بشير

مدير الوقف السني نينوى

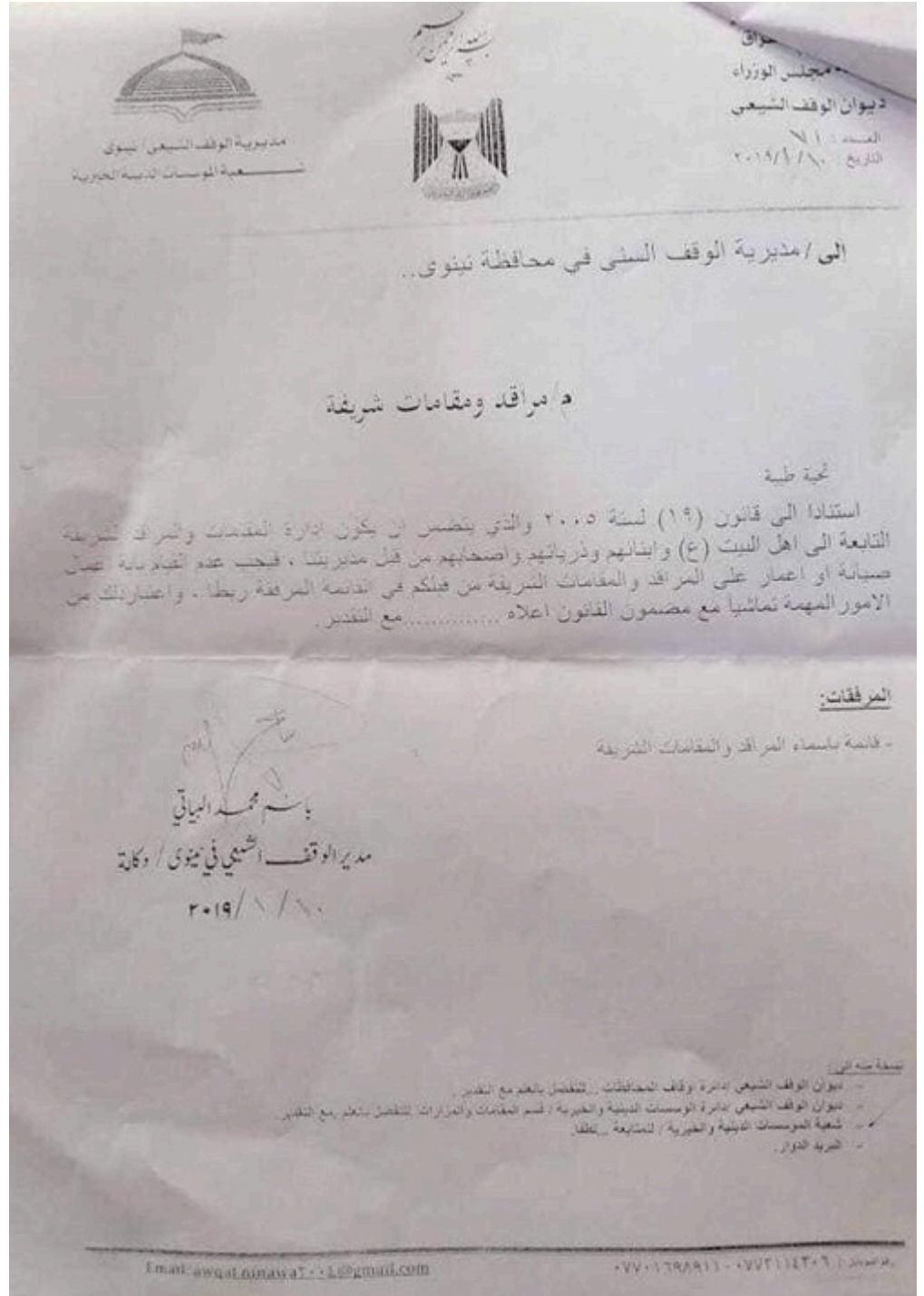
٢٠١٩/١/٢٧

المرفقات

صورة كتاب مع مرفقه
صور قيود

نسخة منه الي :

محافظ نينوى / مكتب السيد المحافظ المحترم . يرجى تحويل الامر الي لجنة الفلك والعزل ... مع التقدير
مجلس محافظة نينوى / يرجى تحويل الامر الي لجنة الفلك والعزل ... مع التقدير
هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف السني / بغداد / للفضل بالعلم ... مع التقدير
مكتب المنشئ العام / بغداد / للفضل بالعلم ... مع التقدير
الهندسة



بعد هذا التاريخ، وتحديدًا في 21 من مايو/أيار، أرسل مدير فرع هيئة الاستثمار في نينوى، ثائر القطان، كتابًا إلى خلية الأزمة في نينوى التي كانت تدير المحافظة حينها، أعلمهم فيه أن مجلس ديوان الوقف الشيعي أصدر قرارًا يتضمن تأجير جميع أملاك الوقف التي تدار من الهيئة، وطالب في ختام الكتاب الرسمي بالموافقة على مفاتحة مجلس رئاسة الوزراء لإيقاف إجراءات تنفيذ القرار.

لم يقف الموضوع عند حد المراد والمقامات، بل وصل إلى العمارات التجارية، إذ شكا بعض المستأجرين من إجراءات وصفوها بالتهديدية، فقد جاءت سيارات رباعية الدفع يستقلها مسلحون يرتدون الزي العسكري ووجهوا إنذارًا قانونيًا من كاتب العدل في الموصل يقضي إما بدفع الإيجار لصالح الوقف الشيعي وإما الإخلاء القسري، علمًا بأن المستأجر دفع الإيجار لصالح الوقف السني.

الخلافت بين الوقفين السني والشيوعي لم تتوقف يوماً من الأيام، وفي السنوات الأخيرة زادت حدتها عقب إجراءات الوقف الشيوعي المتواصلة للاستحواذ على محلات تجارية ومساجد تابعة للسنة في نينوى.

وخلال البحث والمتابعة تبين وجود ما يقارب 17 عقاراً في مناطق حيوية من الموصل (مركز المدينة) تم تسجيلها بصفة استثمارية لجهة الوقف الشيوعي دون وثائق تؤكد عائديتها له، إضافة إلى أكثر من 10 مقامات وضعت "الفصائل" أو الحشد الشعبي يدها عليها.



مرجعية بعض هذه الجهات الحشدية مجهولة، لكن بالتدقيق والمتابعة يترجح هواها الولائي الإيراني، وعدد هذه الجماعات العاملة الآن كثير، منها: اللواء 30 من الحشد الشعبي الذي تنضوي تحته كتائب حزب الله المعروفة بمرجعيتها الإيرانية وعصائب أهل الحق إضافة إلى فصائل تابعة لسرايا السلام، إلى جانب جماعات بدر التي تندرج تحتها ألوية أبرزها لواء الإمام الحسين، وأخيراً وليس آخراً جماعة ربيع الله.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه في تبعية بعض هذه الجهات لإيران ومحاولة الأخيرة إيجاد موطئ قدم لها في نينوى، هو ما جرى في قرية خزنة تبه التابعة لناحية برطلة في نينوى، حيث افتتحت مدرسة

“حكومية” للمرحلة الابتدائية حملت اسم الإمام الخميني، وبنيت على نفقة مؤسسة إيرانية خيرية.

تمّ التواصل مع الوقف الشيعي في نينوى للإجابة عن مجموعة أسئلة تتعلق بالاتهامات الموجهة إليهم، لكنهم اعتذروا عن الحديث بحجة أنهم لا يملكون تخويلاً بالتصريح لوسائل الإعلام في هذا الخصوص، وحتى الحشد الشعبي ينفي في بيانات الاتهامات الموجهة إليه، بمحاولته إحداث تغييرات ديموغرافية في نينوى، بل العجيب أن بعض المتحدثين بأسماء الحشود ينفون أي تمثيل لهم عسكرياً كان أو مدنياً في نينوى.

حتى مع نفي التهم فثمة إشارات تتمثل في مصادرة بعض الأراضي الزراعية في مناطق سهل نينوى، ومنع أهلها من البناء رغم امتلاكهم السندات التي تثبت عائدة الأراضي إليهم.

القانون ماذا يقول

استطلعنا آراء المختصين في هذا المجال، واعتذروا لنا عن الظهور بأسمائهم الصريحة بسبب التخوف من استهداف مستقبلهم.

الخبير القانوني الذي سأمرز له بـ”أ. ن” قال: “إشكالية تصفية المواقع السننية من الشيعة من المفترض أن تكون قد انتهت منذ فترة، بناءً على مخرجات اللجان المشكلة وأبرزها الفك والعزل”، ويمضي في حديثه مشيراً إلى موضوع الحجة الوقفية التي يحتفظ بها أصحابها ومن بعدهم ذريتهم، إضافة إلى وجود نسخ مصورة لدى هيئة استثمار الوقف التي تشير صراحة إلى مذهب الواقف: “حاولنا جاهدين الحصول على صور الحجج من الجهة المعنية فاعتذروا”.

يكمل “أ. ن” كلامه معرجاً على قانون رقم 19 الذي ينص في مادة على أن “المزارات الشيعية: هي العمارات التي تضم مراقد مسلم بن عقيل وميثم التمار وكميل بن زياد والسيد محمد بن الإمام الهادي والحمزة الشريقي والحمزة الغربي والقاسم الحر وأولاد مسلم وغيرهم من أولاد الأئمة وأصحابهم والأولياء الكرام من المنتسبين إلى مدرسة أهل البيت في مختلف أنحاء العراق”.

ويتصور “أ. ن” أن النص المذكور آنفاً هو ما يستند إليه ديوان الوقف الشيعي في محاولاته المستمرة للسيطرة على مراقد ما يسميها هو الأئمة، بالإضافة إلى العقارات التي تتبع لها في عموم الموصل.

وفي ختام إفادته أشار “أ. ن” إلى أن الوقف الشيعي يحاول استخدام القضاء وفق هواه، حين يرفع أي دعوى للاستحواذ على الأوقاف السننية أينما وجدت.

محافظة نينوى الأسبق أثيل النجيفي وقضية الوقف

خلال تسلمه دفة الحكم في نينوى على دورتين، أثرت بشأنه العديد من القضايا، وحيكت ضده مجموعة من المؤامرات لوقوفه أمام مشاريع الاستيلاء على الأوقاف السنية داخل المحافظة، وقتها طالب ديوان الوقف الشيعي بضم مجموعة من المساجد كان يحمل بعضها أسماء شخصيات دينية تاريخية، يصنفها الشيعة بأنها تابعة لهم، لكن النجيفي وقف بالضد من هذه المحاولات، بل أجهزها.

يذهب النجيفي إلى أن بعض الجهات والأحزاب الدينية كانت ولا تزال تعتقد بضرورة "تشييع" مدينة الموصل، لإحكام سيطرة الأحزاب الدينية عليها

حملنا أوراقنا ومسوداتنا في المقال، وتوجهنا صوب أثيل النجيفي في أربيل عاصمة إقليم كردستان، وتحدث لنا عن أبعاد القضية قائلاً: "عام 2010 كانت المحاولات الأولى للاستيلاء على الأوقاف السنية، حين حاول الوقف الشيعي إرسال خطاب رسمي لدائرة التسجيل العقاري المعنية بالأملأك في نينوى، الغرض الأساسي من الخطاب كان تسجيل ما يقارب 20 مرقداً وجامعاً باسم الوقف الشيعي ومحاولة انتزاع مرجعيتها السنية وفق قرار تم الاعتماد عليه (أشرنا إليه فيما سبق) يتعلق بالفك والعزل بين ممتلكات المذهبين".

ويذهب النجيفي إلى أن بعض الجهات والأحزاب الدينية كانت ولا تزال تعتقد بضرورة "تشييع" مدينة الموصل، لإحكام سيطرة الأحزاب الدينية عليها، كما أضاف أن القرار آنف الذكر كانت فيه عبارة بين قوسين: (كل وقف باسم آل البيت أو أوقفه أحد من آل البيت، فإن ملكيته تتحول إلى الوقف الشيعي)، معرباً عن إجحاف القرار بحق أهل السنة الذين كانوا يتسمون بأسماء آل البيت، وبعضهم في الأصل من أهل البيت.

جمهورية العراق
ديوان الوقف السني
هيئة ادارة واستثمار اموال
الوقف السني
فرع محافظة نينوى
الخدمات وادارة الموارد البشرية
العدد: ش / ١
التاريخ الهجري: ١٦ / رمضان / ١٤٤٠
التاريخ الميلادي: ٢٠١٩ / ٥ / ٢٦

الاقواق سبيل دائم للخير
وصدقة جارية للواقفين

الى / خلية الازمة في محافظة نينوى
م / ايقاف اجراءات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
نود اعلامكم بان مجلس ديوان الوقف الشيعي قد اصدر قرار يتضمن تأجير جميع املاك الوقف
في محافظة نينوى التي تدار من قبلنا والمسجلة باسم وزارة الاوقاف والملغاة ومديرية الاوقاف
العامّة عن طريقهم ، يرجى التفضل بالموافقة على مفاتحة مجلس الوزراء لايقاف اجراءات
تنفيذ القرار اعلاه ولحين حسم الملف بالكامل .

مع التقدير

ثامر يحيى مجيد القحطان
مدير فرع الهيئة / وكالة
٢٠١٩/٥/٢٦

رئاسة ديوان الوقف السني / مكتب معالي السيد رئيس ديوان الوقف السني المحترم - للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
رئاسة مجلس محافظة / نينوى - للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف السني / مكتب السيد المدير العام المحترم - للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف السني / القسم القانوني - للتفضل بالاطلاع مع التقدير .

وعرج النجيفي على بعض الأسماء المسجدية قديماً وحديثاً، الحاملة لأسماء مشتركة بين المذهبين كالزهراء وعلي بن أبي طالب وغيرها.

على موقف المحافظ الأسبق هذا، تم رفع دعوى جزائية ضده باعتبار أنه كان متسبباً في إيقاف كتاب الوقف الشيعي، حيث تم تحويل قضيته إلى النزاهة مع اتهامه بإهدار أموال الوقف، ويستطرد النجيفي القول إن هذه الدعوى رفعت ضده لأنه منع الوقف الشيعي من الاستحواذ على ممتلكات نظيره السني، بل استمرت القضية حتى عام 2017 وصدر حكم يدينه.

قال النجيفي في ختام حديثه معنا: “لا توجد حجة قانونية معتبرة لدى الوقف الشيعي لممارسة مثل هكذا أعمال، فلكل وقف سني حجة وقفية واضحة التفاصيل تحدد شروط الواقف إضافة إلى مذهبه”.

الوقف السني في نينوى ورأيه

مدير الوقف السني في نينوى أبو بكر كنعان، يؤكد أن ما حدث من تجاوزات سابقة وربما حتى لاحقة على الوقف السني، بعد تحرير الموصل من سيطرة داعش، يعد إشارة غير جيدة، إذ إن المدينة خارجة من حرب طاحنة.

ويبين كنعان أنه تلقى كتابًا رسميًا يضم في جنباته ما يقارب 17 مرقدًا ومقلمًا في الموصل يطالب بها الوقف الشيعي، على أساس أن هذه الأضرحة تابعة له، في حين أن الواقع يتحدث عن عدم وجود سكان شيعة بالأصل في هذه المنطقة.

بدأت التجاوزات من جامع النبي يونس عليه السلام، مرورًا بالمقبرة في جانب الموصل الأيسر، انتهاءً بمراقد في مناطق نائية لا دليل على تبعيتها لإقضية الأسماء المشتركة.

كنعان في حديثه تكلم أيضًا عن محاولات أخرى للاستيلاء على عمارات تجارية ومحال في مناطق أخرى، مثل باب الطوب والدواسة وباب السراي وسوق الصياغ، إضافة إلى المراقد والأضرحة في عموم الموصل القديمة.

وأبدى أبو بكر كنعان تخوفه من الاستحواذ على عقارات أخرى تتبع للسنة، بعد ورود معلومات عن نوايا قديمة جديدة للاستيلاء على مزيد من العقارات والمساجد كسوق السجن، إضافة إلى المساجد التي تحمل أسماء لآل البيت الأطهار.

وفي ختام حديثه، أشار كنعان إلى أن المشكلة بأساسها الاعتماد على قانون قديم من الوقف الشيعي غير المكثرت بقانون عام 2008، الذي نظم وفصل في مواده جميع الإجراءات القاضية للفصل بين أملاك الوقفين.

مواقف سنية حكومية

ردود فعل سياسيين سنة تم تسجيلها على القضية، منها تحذير النائب عن نينوى خالد العبيدي من فتنة تهدد السلم المجتمعي في نينوى، مطالبًا بتدخل فوري لمنع الانتهاكات الحاصلة ضد الأوقاف السنية في المحافظة.

النائب الكردي عن نينوى شيروان دوبرداني دخل على الخط أيضًا، وطالب في بيان رئيس الوزراء بالتدخل الفوري لوقف ممارسات الميليشيات المسلحة، كما طالبه بوضع حدٍ لمنع مصادر العقارات والاستيلاء على أراضي نينوى من جهات لم يسمها.

وأضاف دوبرداني أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها التجاوز على أرض نينوى وأهلها، فقد سبق أن تم الاستيلاء على أراضي نينوى من أكثر من جهة.

ما جرى مؤخرًا من استعراض للعضلات للسيطرة على بعض المراقد والمساجد والعقارات، يندرج ربما في تمويل الجهات التي تبحث لها عن مصدر رزق وجدته في نينوى التي تعيش ضعفًا في سياسيتها الذين يؤثرون الراحة والدعة على مقاومة مشروع دولة شرقية جارة

النائب عبد الرحيم الشمري، في تصريح له، يرى أن عملية سيطرة تحدث على الأوقاف السننية في الموصل، وبغض النظر عن الهدف منها، كما اتهم رئيس ديوان الوقف الشيعي بما أسماه الهيمنة والسيطرة على الأوقاف التابعة لأهل السنة.

أخيرًا، يرى باحثون موصليون أن جميع المزارات والمراقد والمساجد والعقارات الأخرى التي يدعي الوقف الشيعي تبعيتها له، لا أصل لها في الحقيقة، كما لا توجد أي شواهد تاريخية تؤيد صحة الدعوى.

وما جرى مؤخرًا من استعراض للعضلات للسيطرة على بعض المراقد والمساجد والعقارات، يندرج ربما في تمويل الجهات التي تبحث لها عن مصدر رزق وجدته في نينوى التي تعيش ضعفًا في سياسيتها الذين يؤثرون الراحة والدعة على مقاومة مشروع دولة شرقية جارة.

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/41842](https://www.noonpost.com/41842)